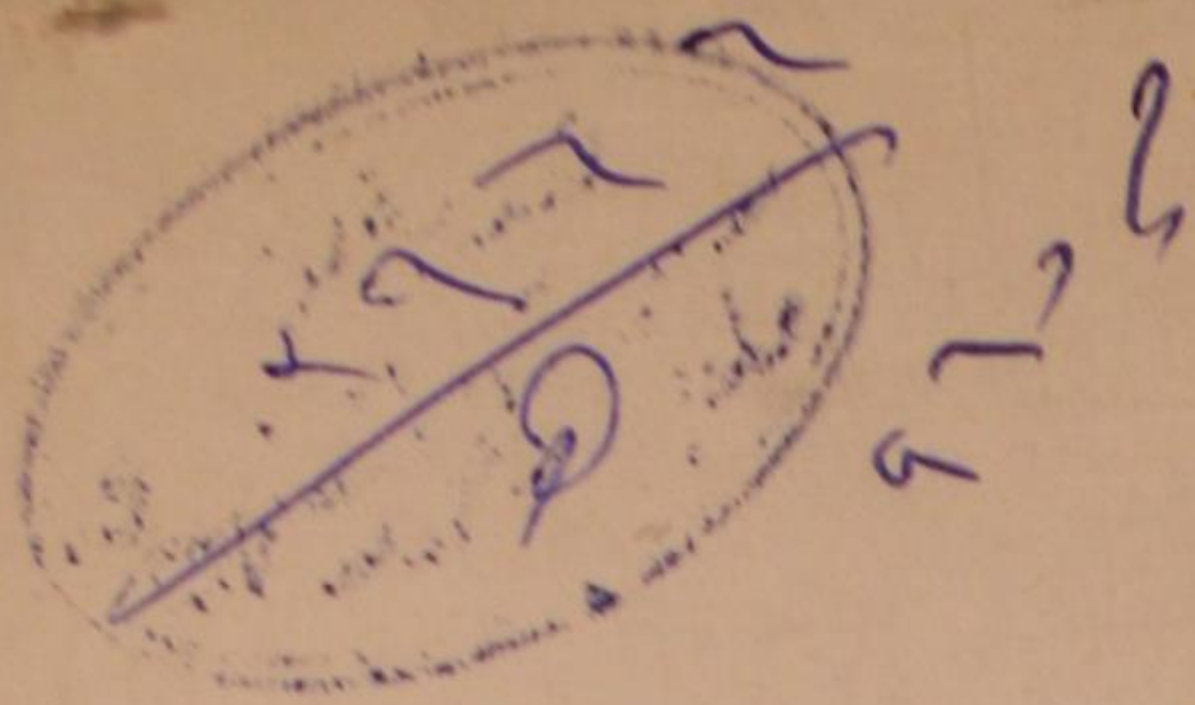




جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

لخ
نصر

التصرف عن الغير بدون ولاية وكالسة
في الفقه الاسلامي
" المذاهب الأربعة "

—

وضع

مالح الحصين

رسالة مقدمة لمعهد الدراسات العربية العالية للحصول على درجة ماجستير
في الدراسات التانونية

أكتوبر سنة ١٩٦٠

لخ
نصر



المكتبة المتوسطة

الرقم ١٢٣٤

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

الرقم

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

مكتبة المتوسطة

بسم الله الرحمن الرحيم

✱ ✱

المكتبة المتوسطة

الرقم

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

الرقم

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

المكتبة المتوسطة

مقدمة تصهيد يـــــــة

نطاق البحث ، وتقسيمه

الصفحة

الفقرة

١	١	نسبية أثر التصرف
١	٢	نظام الولاية
٢	٣	نظام الوكالة
٢	٤	قواعد أخرى
٤	٥	الضولي
٥	٦	نطاق البحث
٦	٧	تقسيم البحث

القسم الأول

التصرف الذي للمتصرف الولاية عليه

٧	٨	مدخل
---	---	------

الباب الأول

التصرفات عن الغير التي تبررها الضرورة

--

الفصل الأول

في المذهب الحنفي

٩	٩	فرعان
---	---	-------

الشرع الأول

التأبيقات

،

١٧ - ٩	١٤ - ١٠	١- الشريك في الملك
٩	١٠	وضع المسألة
١٠	١٠	العقد على المال المشترك
١١	١٣	النفقة على الملك المشترك

المفحة	الفترة	
٢٠-١٧	١٨-١٥	٢- مالك المنفعة ومالك الرقبة
٢٠	١٥	وضع المسألة
١٧	١٦	نفقة مالك المنفعة
١٨	١٧	نفقة مالك الرقبة
٢٧-٢٠	٢٥-١٩	٣- من له حق الارتفاق
٢٠	١٩	وضع المسألة
٢٠	٢٠	العلو والسفل
٢٤	٢٢	الحائط المشترك
٢٦	٢٤	حقوق الارتفاق الاخرى
٣٢-٢٧	٢٨-٢٦	٤- المرتهن
٢٧	٢٦	وضع المسألة
٢٨	٢٧	فداء الرهن
٤١-٣٢	٣٧-٢٩	٥- من يقضى دين غيره لتخليص ملكه
٣٢	٢٩	وضع المسألة
٣٢	٣٠	مخير الرهن
٣٦	٣٢	أحد المشتريين يدفع الثمن
٣٨	٣٤	أحد الراهنين يدفع الدين
٣٩	٣٦	المشتري يدفع بدل الاجارة
٤٣-٤١	٣٩-٣٨	٦- من قضى دين غيره مجبرا
٤٥-٤٣	٤٢-٤٠	٧- دعوى الدائن عن المدين

الفرع الثانى

الفكرة العامة

٤٦-٤٥	٤٣	١- قاعدة عامة
٤٩-٤٦	٤٧-٤٤	٢- تكوين القاعدة
٤٦	٤٤	تطور القاعدة
٤٧	٤٦	السبب الطبيعى لوجودها
٤٧	٤٧	السبب الشرعى لوجودها
٥٠-٤٩	٤٨	٣- الأحكام

الصفحة	الفترة	
٥١-٥٠	٤٩	٤- الدعوى والاثبات
٥١	٥٠	٥- ملاحظات ختامية

الفصل الثانى

فى المذهب المالكى

الفرع الأول التأليفات

٥٨-٥٢	٥٥-٥١	١- الشريك فى الملك
٥٢	٥١	وضع المسألة
٥٢	٥٢	بيع الصفقة
٥٦	٥٤	٢- النفقة على الملك المشترك
٦٢-٥٩	٥٨-٥٦	٢- مالك المنفعة
٥٩	٥٦	وضع المسألة
٥٩	٥٧	يفرق المذهب بين فرضين
٦٣-٦٢	٦٠-٥٩	٣- من له حق ارتفاق
٧٠-٦٣	٦٢-٦١	٤- المرتهن
٦٣	٦١	وضع المسألة
٦٣	٦٢	بيع المرتهن الرهن
٦٤	٦٣	اجارته
٦٥	٦٥	النفقة على الرهن
٦٩	٦٧	فداء الرهن
٧١-٧٠	٧٠-٦٩	٥- من يقضى دين غيره لتخليص ملكه
٧٢-٧١	٧٢-٧١	٦- من يقضى دين غيره مجبرا
٨١-٧٢	٨٠-٧٣	٧- الدائن
٧٢	٧٣	التنفيذ على حساب المدين
٧٥	٧٥	استعمال الدائن لحقوق مدينه
٧٦	٧٧	دعوى الدائن عن المدين

الفرع الثانى

الفكرة العامة

٨٢	٨٠	١- القاعدة العامة
٨٦-٨٢	٨٤ - ٨١	٢- تكوين القاعدة
٨٢	٨١	النشوء والتطور
٨٣ ٨٤	٨٢ ٨٤	المصدر التشريعى السبب الشرعى لوجودها السبب الطبيعى لوجود القاعدة
٨٧-٨٦	٨٥	٣- الأحكام
٨٧	٨٦	٤- الدعوى والاثبات
٨٧	٨٧	٥- ملاحظات ختامية

الفصل الثالث

فى المذهب الحنبلى

الفرع الأول

التطبيقات

،

٩١-٨٨	٨٩-٨٨	١- الشريك فى الملك
٩٢-٩١	٩١-٩٠	٢- ملك المنفعة
٩٥-٩٢	٩٣-٩٢	٣- من له حق ارتفاق
٩٨-٩٥	٩٧-٩٤	٤- المرتهن
٩٥	٩٤	نقته على الرهن
٩٧	٩٦	فداؤه الرهن
٩٩-٩٨	٩٩-٩٨	٥- من قضى دين غيره لتخليص ملكه
١٠٣-٩٩	١٠٣-١٠٠	٦- الدائن

الفرع الثانى

الفكرة العامة

١٠٤-١٠٣	١٠٥-١٠٣	١- لوجود لقاعدة عامة
---------	---------	----------------------

الصفحة

الفقرة

الفصل الرابع

في المذهب الشافعي

الفرع الأول

التطبيقات

١٠٦-١٠٥	١٠٧-١٠٦	١- الشريك في الملك
١٠٩-١٠٦	١١٠-١٠٨	٢- من له حق الارتفاق
١١١-١١٠	١١٣-١١١	٣- المرتهن
١١٠	١١١	نفقته على الرهن
١١٠	١١٢	فداؤه الرهن
١١٢-١١١	١١٥-١١٤	٤- من يقضى دين غيره لتخليص ملكه
١٢١-١١٢	١٢٢-١١٦	٥- الدائن
١١٣	١١٦	تمهيد
١١٣	١١٧	التنفيذ على حساب المدين
١١٥	١١٩	بيع الدائن مال مدينه لاقتضاء دينه

الفرع الثاني

الفكرة العامة

١٢٣-١٢٢	١٢٣	١- لا وجود لقاعدة عامة
١٢٤-١٢٣	١٢٤	٢- استثناءات
١٢٤	١٢٥	٣- خاتمة

الفصل الخامس

مقارنة وتعليق

الفرع الأول

مقارنة المذاهب الأربعة

١٢٥	١٢٦	موضوع المقارنة
١٢٥	١٢٧	القاعدة العامة
١٢٦	١٢٨	الرجوع بعوض الفعل النافع
١٢٧	١٢٩	العقد عن الغير
١٢٨	١٣٠	الدعوى عن الغير

الصفحة

الفترة

الفرع الثانى

مقارنة بالفقه العربى الحديث

١٣٠

١٣١

تمهيد

١٣٠

١٣٢

الملكية الشائعة

١٣٢

١٣٣

ملكية الطبقات

١٣٥

١٣٤

حق الارتفاق

١٣٦

١٣٥

مالك الانتفاع

١٣٧

١٣٦

المرتبهين

١٣٨

١٣٧

دفع الدين عن الغير

١٣٩

١٣٨

دعوى الدائن عن المدين

الفرع الثالث

١٤٦-١٤٢

١٤٣-١٤٠

آراء الفقهاء المعاصرين

١٤٢

١٤٠-١٤٠م

رأى الاستاذ شفيق شحاته

١٤٣

١٤١-١٤١م

رأى الاستاذ السنهورى

١٤٤

١٤٣-١٤٢

رأى الاستاذ صبحى المحمصانى

الباب الثانى

التصرفات عن الغير التى تبررها المنفعة

١٤٧

١٤٤

تمهيد

الفصل الأول

المذهب المالكى

الفرع الأول

التأبيقات

١٤٨

١٤٥

مدخل

١٥٠

١٥٠-١٤٦

١- القاعدة العامة

١٥٤-١٥٠

١٥٢-١٥١

٢- القيم الفعلية

١٥٧-١٥٤

١٥٤-١٥٣

٣- النفقة على الصغار

الصفحة	الذرة	
١٥٢-١٦٣	١٥٥-١٥٩	٤- اداء الواجب عن الغير
١٦٣-١٦٧	١٦٠-١٦٣	٥- فداء الاسير
١٦٧-١٧٢	٦٤-١٦٩	٦- استئذان مال الغير
١٧٢-١٧٧	١٧٠-١٧٦	٧- التناط المال الضائع
١٧٧-١٨٠	١٧٧-١٨٠	٨- رد الايق
١٨٠-١٨٢	١٨١-١٨٤	٩- تصرف ملتزم الحفظ
١٨٣	١٨٥-١٨٦	١٠- الوصاية الاضطرارية
١٨٤-١٩٦	١٨٧-١٩٤	١١- الخسائر البحرية المشتركة
١٨٤	١٨٧	وضع المسألة وتأسيسها
١٨٦	١٨٨	العناية الواجبة فى الطرح
١٨٦	١٨٩	الاموال التى تشارك فى الخسارة
١٨٧	١٩٠	كيفية الاشتراك
١٨٨	١٩١	الدعوى والاثبات
١٨٩	١٩٢	الخسائر الاخرى فيما عدا الطرح
١٨٩	١٩٣	الخسائر غير البحرية
١٩٧-٢٠٠	١٩٥-١٩٧	١٢- حوز الهبة عن الغير
٢٠٠-٢٠١	١٩٨-١٩٩	١٣- الاعتاق عن الغير
٢٠١-٢٠٦	٢٠٠-٢٠٣	١٤- الدعوى عن الغير

الفرع الثانى

الفكرة العامة

٢٠٧	٢٠٤	١- قاعدة عامة
٢٠٨	٢٠٥	٢- النشوء والتطور
٢٠٩	٢٠٦	٣- تكوين القاعدة العامة
٢٠٩	٢٠٦	عناصر لا بد منها
٢٠٩	٢٠٧	انعدام الوكالة
٢١٠	٢٠٨	ضرورة التصرف
٢١١	٢٠٩	القصد فى التصرف
٢١٢	٢١٠	صفة المتصرف

الصفحة	الفقرة	
٢١٨-٢١٤	٢١٧-٢١١	٤- الأحكام
٢١٦-٢١٤	٢١٤-٢١١	أ- بالنسبة للمتصرف
٢١٤	٢١١	وجوب الاستمرار في التصرف
٢١٥	٢١٢	بذل العناية في التصرف
٢١٦	٢١٣	يد المتصرف يد أمانة
٢١٦	٢١٤	استحقاق الرجوع وحبس المال المنتفع
٢١٨-٢١٦	٢١٧-٢١٥	ب- وبالنسبة للمتصرف عند
٢١٧	٢١٦	يضاف إليه حكم التصرف
٢١٨	٢١٧	حقه في التخلي
٢١٩-٢١٨	٢١٨	٥- الدعوى والاثبات

الفصل الثاني

المذهب الحنبلي

،

الفرع الأول

التأنيقات

٢٢٤-٢٢٠	٢٢٢-٢١٩	١- أداء الواجب عن الغير
٢٢٩-٢٢٤	٢٢٦-٢٢٣	٢- الفعل النافع
٢٣٠-٢٢٩	٢٢٩-٢٢٧	٣- القيم الفعلية
٢٣٠	٢٢٧	كافل اللقيط
٢٣٠	٢٢٨	كافل غير اللقيط
٢٣٥-٢٣٢	٢٣٢-٢٣٠	٤- النفقة على صغار الغير
٢٣٦-٢٣٥	٢٣٥-٢٣٣	٥- فداء الاسير
٢٤٣-٢٣٧	٢٤٠-٢٣٦	٦- استنقاذ مال الغير
٢٣٧	٢٣٦	قاعدة عامة
٢٣٧	٢٣٧	الاعفاء من المسؤولية
٢٣٧	٢٣٨	يد الامانة

الصفحة	الفقرة	
٢٦٩	٢٧٠	يد المتصرف يد الامانة
٢٦٩	٢٧١	تنصرف الآثار للمتصرف عنه
٢٧٠	٢٧٢	رجوع المتصرف على المنتفع
٢٧٠	٢٧٣	٤- الدعوى والا ثبات
٢٧٢-٢٧١	٢٧٤	٥- خاتمة

الفصل الثالث

المذهب الحنفى

الفرع الأول

التطبيقات

٢٧٨-٢٧٣	٢٧٩-٢٧٥	١- أداء الواجب عن الغير
٢٨٢-٢٧٨	٢٨٣-٢٨٠	٢- القيم الفعلية
٢٧٨	٢٨٠	أ- ملقط اللقيط
٢٨٠	٢٨٢	ب- كافل غير اللقيط
٢٨٤-٢٨٢	٢٨٥-٢٨٤	٣- النفقة على الصغير
٢٨٥-٢٨٤	٢٨٧-٢٨٦	٤- فداء الاسير
٢٨٧-٢٨٥	٢٨٩-٢٨٨	٥- استنقاذ مال الغير
٢٩٢-٢٨٧	٢٩٤-٢٩٠	٦- التناط المال الضائع
٢٩٤-٢٩٢	٢٩٧-٢٩٥	٧- رد الابن
٢٩٨-٢٩٤ م	٣٠٢-٢٩٨	٨- تصرف ملتم الحفظ
٣٠٠-٢٩٨ م	٣٠٤-٣٠٣	٩- انفراد احد الاوصياء بالتصرف
٣٠٢-٣٠٠	٣٠٦-٣٠٥	١٠- الوصاية الاضطرارية

الصفحة	الفقرة	
٣٠٣-٣٠٢	٣٠٨-٣٠٧	١١- الخسائر البحرية
٣٠٤-٣٠٣	١١٠-٣٠٩	١٢- قبض الهبة عن الغير
٣٠٥-٣٠٤	٣١٢-٣١١	١٣- الامتناع عن الغير
٣٠٦-٣٠٥	٣١٤-٣١٣	١٤- الدعوى عن الغير

الفرع الثانى

الفكرة العامة

٣٠٨-٣٠٧	٣١٦-٣١٥	١- تطور فكرة المنفعة
٣٠٩-٣٠٨	٣١٧-	٢- متى تبرر المنفعة التصرف
٣١٠-٣٠٩	٣١٨	٣- الأحكام
٣١٠	٣١٩	٤- الدعوى

الفصل الرابع

المذهب الشافعى

الفرع الأول

التطبيقات

،

٣١١	٣٢١-٣٢٠	١- اداء الواجب عن الغير
٣١٦-٣١٢	٣٢٥-٣٢٢	٢- القيم النعلی
٣١٢	٣٢٢	ملتقط اللقيط
٣١٤	٣٢٤	الكافل
٣١٧-٣١٦	٣٢٧-٣٢٦	٣- الفعل النافع
٣١٨-٣١٧	٣٢٩-٣٢٨	٤- فداء الاسير
٣٢١-٣١٨	٣٣١-٣٣٠	٥- استنقاذ مال الغير

الصفحة	الفقرة	
٣٢١	٣٣٣-٣٣٢	٦- رد الآتي
٣٢٧-٣٢١	٣٣٨-٣٣٤	٧- التقاط المال الضائع
٣٣٠-٣٢٧	٣٤٠-٣٣٩	٨- تصرف ملتزم الحفظ
٣٣١-٣٣٠	٣٤٢-٣٤١	٩- الوضعية الاضطرارية
٣٣٢-٣٣١	٣٤٤-٣٤٣	١٠- الخسائر البحرية
٣٣٢	٣٤٦-٣٤٥	١١- الاعتاق عن الغير
٣٣٤-٣٣٢	٣٤٨-٣٤٧	١٢- الدعوى عن الغير

الفرع الثاني

الكسرة العامة

٣٣٦-٣٣٥	٣٤٩	١- التطوير
٣٣٧-٣٣٦	٣٥١-٣٥٠	٢- متى تبرر المنفعة التصرف
٣٣٨-٣٣٧	٣٥٢	٣- الأحكام
٣٣٩-٣٣٨	٣٥٣	٤- الدعوى والاثبات

الفصل الخامس

مقارنة وتعليق

مقارنة المذاهب الأربعة

٣٤٠	٣٥٤-٣٥٣	تمهيد
٣٤٠-٣٤٠	٣٥٩-٣٥٥	١- وجود الفكرة
٣٤١-٣٤٠	٣٥٥	أ- القاعدة العامة
		ب- التطبيقات
٣٤٢-٣٤١	٣٥٦	التطبيقات التي ورد بها النص

الصفحة	الفقرة	
٣٤٣	٣٥٧	قضاء الواجب عن الغير
٣٤٣	٣٥٨	التصرف الذي تدعو اليه الضرورة
٣٤٠-٣٤٤	٣٥٩	التصرف النافع نفعا محضا
٣٤٧-٣٤٥	٣٦٠-٣٦٣	٢- الاحكام
٣٤٥	٣٦٠	التصرف التولي
٣٤٥	٣٦٠م	العناية الواجبة
٣٤٦-٣٤٥	٣٦١	الاستمرار في التصرف
٣٤٧-٣٤٦	٣٦٢	الرجوع بالعوض
٣٤٧	٣٦٣	اهلية المتصرف والمتصرف له

الفرع الثاني

مقارنة الفقه العرفي الحديث

٣٤٨	٣٦٤	تمهيد
٣٤٩-٣٤٨	٣٦٦-٣٦٥	١- أساس الفضالة
٣٥٤-٣٤٩	٣٦٧-٣٧٠	٢- وجود الفضالة
٣٥٠-٣٤٩	٣٦٧	النصوص
٣٥١-٣٥٠	٣٦٨	صفة خاصة في التصرف
٣٥٢-٣٥١	٣٦٩	قصد العمل للغير
٣٥٤-٣٥٣	٣٧٠	الفضولي يقوم بحمل غير ملتزم به
٣٦١-٣٥٤	٣٧١-٣٧٩	٣- أحكام الفضالة
٣٥٨-٣٥٤	٣٧٠-٣٧١	أ- التزامات الفضولي
٣٥٥-٣٥٤	٣٧١	استمراره في العمل
٣٥٦-٣٥٥	٣٧٢	إخطار الفضولي رب العمل بتدخله
٣٥٧-٥٦	٣٧٤-٣٧٣	بذل العناية المعتادة

الصفحة	الفقرة	
٣٥٨-٣٥٧	٣٧٥	تقديم الفضولي حسابا لرب العمل
٣٦١-٣٥٨	٣٧٩-٣٧٦	ب- التزامات رب العمل
٣٥٨	٣٧٦	تنفيذ الالتزامات التي عقدها الفضولي
٣٥٩	٣٧٧	تعويض الفضولي عن التعهدات التي عقدها باسمه
٣٦١-٣٥٩	٣٧٨	رد النفقات الضرورية النافعة ودفع الاجر
٣٦١	٣٧٩	تعويض الفضولي عن الضرر الذي لحق به
٣٦٢-٣٦١	٣٨٠	ج- النتيجة

الفصل الثالث

آراء الفقهاء المحدثين

٣٦٤-٣٦٣	٣٨١	رأى الاستاذ شفيق شحاته
٣٦٤	٣٨٢	ملاحظات
٣٦٥-٣٦٤	٣٨٣	رأى الاستاذ السنهوري
٣٦٥	٣٨٤	ملاحظات
٣٧١-٣٦٥	٣٩٠-٣٨٥	رأى الاستاذ المحمصاني
٣٦٧-٣٦٥	٣٨٥	أ- في المذهب الحنفي
٣٦٨-٣٦٧	٣٨٦	ملاحظات
٣٦٨	٣٨٧	ب- في المذهب المالكي
٣٨٩-٣٦٨	٣٨٨	ملاحظات
٣٧١-٣٦٩	٣٨٩	ج- في المذهب الحنبلي
٣٧١	٣٩٠	ملاحظات

القسم الثاني

* * *
التصرف الذي لا ولاية للمتصرف عليه
بـ

٣٧٣-٣٧٢

٣٩٥

مدخل

الباب الأول

التصرفات الفعلية

الفصل الأول

المذهب المالكي

٣٧٥-٣٨٤

٣٩٢

تصديق

٣٧٧-٣٧٥

٣٩٤-٣٩٣

١- التصرف لحساب الغير

٣٨٢-٣٧٧

٣٩٦-٣٩٥

٢- تصرف ذي الشبهة

٣٨٤-٣٩٢

٣٩٧-٣٩٧م

٣- تصرف غير ذي الشبهة

الفصل الثاني

المذهب الحنفي

٣٨٥

٣٩٨

تصديق

٣٨٩-٣٨٥

٣٩٩-٣٩٨م

١- قصد التصرف للغير

٣٩١-٣٨٩

٤٠٢-٤٠٠

٢- تصرف غير ذي الشبهة

٣٩٧-٣٩١

٤٠٥-٤٠٣

٣- تصرف ذي الشبهة

الفصل الثالث

المذهب الشافعي

٣٩٨

٤٠٦

تصديق

الصفحة	الفقرة	
٤٠٢-٣٩٨	٤٠٤-٤٠٨	١- قصد التصرف للغير
٤٠٤-٤٠٢	٤٠٩-٤١٠	٢- تصرف غير ذي الشبهة
٤٠٩-٤٠٤	٤١١-٤١٣	٣- تصرف ذي الشبهة

الفصل الرابع

المذهب الحنبلي

		تمهيد
٤١١-٤١٠	٤١٤-٤١٥	
٤١١	٤١٦-٤١٧	١- قصد التصرف عن الغير
٤١٨-٤١٣	٤١٨-٤٢٠	٢- تصرف غير ذي الشبهة
٤٢٤-٤١٨	٤٢١-٤٢٣	٣- تصرف ذي الشبهة

الفصل الخامس

المقارنة

الفرع الأول

مقارنة المذاهب الأربعة

		تمهيد
٤٢٥	٤٢٤	
٤٢٥	٤٢٥	١- المتصرف يقصد التصرف للغير
٤٢٧-٤٢٦	٤٢٦-٤٢٨	٢- المتصرف يقصد التصرف لنفسه وهو غير ذي شبهة
٤٢٩-٤٢٧	٤٢٩-٤٣٢	٣- المتصرف يقصد التصرف لنفسه وهو ذو شبهة

الفرع الثاني

مقارنة بالفتا العرفية الحديث

		تمهيد
٤٣٠	٤٣٣-	

الصفحة	الذرة	
٤٣٤-٤٣٠	٤٣٨-٤٣٤	١- التصرف يقدم التصرف للغير
٤٣٧-٤٣٤	٤٣٧-٤٣٥	٢- تصرف سبي النية
٤٣٢-٤٣١	٤٣٥	المصروفات
٤٣٤-٤٣٢	٤٣٦	البناء والغراس
٤٣٤	٤٣٧	الزرع
٤٣٧-٤٣٤	٤٣٨-٤٣٩	٣- تصرف حسن الزمة
٤٣٥-٤٣٤	٤٣٨	المصروفات
٤٣٧-٤٣٥	٤٣٩-٤٣٩م	البناء والغراس

الباب الثاني

التصرفات التولية

٤٤٠-٤٣٩	٤٤١	تمهيد
---------	-----	-------

الفصل الأول

تصرفات نافذة على مباشرها

٤٤١	٤٤٢	اجمال
-----	-----	-------

الفرع الأول

المذهب الحنفى

٤٤٢	٤٤٣	١- متى ينفذ التصرف على المباشر
٤٤٣-٤٤٢	٤٤٤-٤٤٣	النفاذ على المباشر هو الأصل
٤٤٤-٤٤٣	٤٤٦-٤٤٥	التصرف الوارد على العين التى يملكها الغير
٤٤٨-٤٤٤	٤٤٨-٤٤٧	إضافة التصرف الى الغير
٤٤٩-٤٤٨	٤٥٠-٤٤٨	صدور التصرف من المحجور
٤٥١-٤٤٩	٤٥٢-٤٥١	تصرفات معينة

الصفحة	الفقرة	
٤٥٦-٤٥١	٤٥٧-٤٥٣	٢- أحكام التصرفات النافذة
٤٥٢-٤٥١	٤٥٥-٤٥٤	انصراف آثار التصرف الى الفضولي
٤٥٦-٤٥٢	٤٥٧-٤٥٦	عدم قبول التصرف الاجازة من الغير

الفرع الثانى

المذهب الشافعى

٤٦٠-٤٥٧	٤٥٩-٤٥٨	١- متى ينفذ التصرف على المباشر
٤٦٢-٤٦٠	٤٦١-٤٦٠	٢- أحكام التصرف النافذ على المباشر

الفرع الثالث

المذهب المالكى

٤٦٦-٤٦٣	٤٦٥-٤٦٢	١- متى ينفذ التصرف على المباشر
٤٦٣	٤٥٣	٢- التصرف الوارد عن الغير
٤٦٦-٤٥٣	٤٦٤	التصرف الوارد على الذمة
٤٧٠-٤٦٦	٤٦٧-٤٦٦	٢- أحكام التصرف الناتج على المباشر

الفرع الرابع

المذهب الحنبلى

٤٧٥-٤٧١	٤٧٠-٤٦٨	١- متى ينفذ التصرف على المباشر
٤٧١	٤٦٨-٤٦٧	التصرف الذى يرد على العين
٤٧٣-٤٧١	٤٦٩	التصرف الذى يرد على الذمة
٤٧٧-٤٧٥	٤٧٢-٤٧١	٢- أحكام التصرف النافذ على المباشر

الفرع الخامس

المقارنة

٤٧٨	٤٧٣	١- المقارنة بين المذاهب الأربعة
-----	-----	---------------------------------

الصفحة	الفقرة	
٤٧٨	٤٧٣	موضوع المقارنة
٤٧٨	٤٧٤	حالات الزفاد على المباشر
٤٧٩	٤٧٥	حكم التصرف النافذ
٤٧٩-٤٨١	٤٧٦	حماية المتعاقد مع الفضولي
٤٨١-٤٨٤	٤٧٧-٤٧٩	٢- مقارنة بالنقطة العربية الحديث
٤٨١	٤٧٧	حالتان
٤٨٢	٤٧٨	الفضولي يتعاقد باسمه
٤٨٢-٤٨٤	٤٧٩	الفضولي يتعاقد باسم الغير

الصل الثاني

التصرفات التي لا تنفذ على المباشر

٤٨٠

تمهيد

الفرع الأول

المذهب الحنفى

—

٤٨٧	٤٨١	إجمال
٤٨٧-٤٩٠	٤٨٢-٤٨٣	١- التصرف فى الموقوف
٤٩٠-٤٩٥	٤٨٤-٤٨٥	مير توقف الصرف
٤٩٥-٤٩٨	٤٨٦-٤٨٧	طبيعة التصرف الموقوف
٤٩٨-٥٠٠	٤٨٨-٤٨٩	التصرف الموقوف والتصرف المعلق
٥٠٠-٥٢٣	٤٩٠-٥٠٥	٢- أحكام التصرف الموقوف
٥٠٠	٤٩٠	إجمال
٥٠١-٥٠٤	٤٩١-٤٩٢	أ- البطلان

الصفحة	الفقرة	
٥٠٩-٥٠٤	٤٩٦-٤٩٣	ب- الرد
٥٢٣-٥٠٩	٥٠٥-٤٩٧	ج- الاجازة
٥٠٩	٤٩٧-	ماهية الاجازة
٥٠٩	٤٩٩-٤٩٨	المجيز
٥١٤-٥٠٠	٥٠١-٥٠٠	بم تكون الاجازة ؟
٥٢٣-٥١٤	٥٠٥-٥٠٢	محل الاجازة
٥٣٣-٥٢٣	٥١٣-٥٠٦	٣- تطبيقات
٥٢٨-٥٢٣	٥٠٩-٥٠٧	أ- بيع العين بالعين
٥٣٢-٥٢٨	٥١١-٥١٠	ب- الاجارة
٥٣٣-٥٣٢	٥١٣-٥١٢	ج- تصرف الشرع
٥٣٥-٥٣٣	٥١٤-٥١٤م	٤- التصرف غير الموقوف
٥٤٠-٥٣٥	٥٢١-٥١٥	٥- الدعوى
٥٣٦-٥٣٥	٥١٧-٥١٦	أ- دعوى النفاذ بالاجازة
٥٣٦	٥١٨	ب- دعوى عدم النفاذ
٥٣٧-٥٣٦	٥١٨	المدعى المالك
٥٣٨-٥٣٧	٥١٩	المدعى المذاقد مع الفضولى
٥٣٨	٥٢٠	المدعى ا فضولى

الفرع الثانى

المذهب المالكي

٥٤١	٥٢٢	تحديد الرصرفات التى تنفذ على المباشرة
٥٤٥-٥٤١	٥٢٤-٥٢٣	التصرف الموقوف
٥٤٧-٥٤٥	٥٢٦-٥٢٥	شروط توقف التصرف
%		

الصفحة	الفترة	
٥٤٩-٥٤٨	٥٢٨-٥٢٧	مهررتوقف التصرف
٥٥١-٥٤٩	٥٣٠-٥٢٩	طبيعة التصرف الموقوف
٥٦٣-٥٥١	٥٤٣-٥٣١	٢- أحكام التصرف الموقوف
٥٥٥-٥٥١	٥٣٥-٥٣٢	أ- الرد
٥٩٤-٥٥١	٥٣٣-٥٣٢	من يكون الرد ؟
٥٥٥	٥٣٥-٥٣٤	بم يكون الرد ؟
٥٦٣-٥٥٥	٥٤٣-٥٣٦	ب- الاجازة
٥٥٦-٥٥٥	٥٣٧-٥٣٦	المجيز
٥٥٩-٥٥٦	٥٣٩-٥٣٨	بم تكون الاجازة ؟
٥٥٩	٥٤١-٥٤٠	محل الاجازة
٥٦٣-٥٥٩	٥٤٣-٥٤٢	حكم الاجازة
٥٦٦-٥٦٣	٥٤٦-٥٤٤	٣- تطبيقات
٥٦٥-٥٦٣	٥٤٥-٥٤٤	أ- بيع العيين بالعين
٥٦٦-٥٦٥	٥٤٦-٥٤٥	ب- الاجارة
٥٧٠-٥٦٦	٥٤٨-٥٤٧	ج- التصرف غير الموقوف
٥٧٢-٧٠	٥٥١-٥٤٩	٥- الدعوى
٥٧١-٥٧٠	٥٤٩	أ- دعوى النفاذ
٥٧١	٥٥٠	دعوى عدم النفاذ

الفرع الثالث

المذهب الشافعي

٥٧٣	٥٥٢	١- تحديد التصرفات التي لا تنفذ على المباشرة
٥٧٤-٥٧٣	٥٥٤-٥٥٣	٢- حكم هذه التصرفات

الصفحة	القرة	
٥٧٦-٥٧٤	٥٥٧-٥٥٥	٣- تبرير الحكم
٥٧٧-٥٧٦	٥٥٨-٥٥٧	آثار هذه التصرفات

الفرع الرابع

المذهب الحنبلي

٥٧٨	٥٥٩	١- مستحيد للتصرفات التي لا تنفذ على المباشر
٥٧٩-٥٧٨	٥٦٠	٢- حكم هذه التصرفات
٥٨٠-٥٧٩	٥٦٢	٣- تبرير الحكم
٥٨٠	٥٦٤-٥٦٣	٤- آثار هذه التصرفات

الفرع الخامس

المقارنة

٥٨٤-٥٨١	٥٦٥-٥٧٠	١- بين مذاهب الفقه الاسلامي
٥٨١	٥٦٥	موضوع المقارنة
٥٨٢-٥٨١	٥٦٦	أ- طبيعة الوقف
٥٨٢	٥٦٧	ب- أحكام التصرف الموقوف
٥٨٣-٥٨٢	٥٦٧	من يملك الرد والاجازة ؟
٥٨٣	٥٦٨	صفة الاجازة
٥٨٤-٥٨٣	٥٦٩	شروط الاجازة
٥٨٤	٥٧٠	كيفية ترتيب الحكم بالاجازة
٥٨٤	٥٧١	٢- مقارنة الفقه الاسلامي بالتشريع العراقي

الصفحة	الفقرة	
٥٨٥	٥٧٢	أ - طبيعة التصرف في الموقوف
٣٨٥	٥٧٣	ب - أ - كام التصرف الموقوف
٣٨٥	٥٧٣	من يملك الاجازة والرد ؟
٥٨٦ - ٥٨٥	٥٨٤	صيغة الاجازة
٥٨٦	٥٧٥	شروط الاجازة
٥٨٦	٥٧٦	كيفية ترتيب الحكم بالاجازة
٥٨٧	٥٧٧	سقوط الحق في الرد
٥٩١ - ٥٨٧	٥٧٨ - ٥٨٣	٣ - مقارنة الفقه الاسلامي بالتشريعات العربية الحديثة
٥٨٧	٥٧٨	تمهيد
٥٩٠ - ٥٨٩	٥٧٩ - ٥٧٨	أ - طبيعة التصرف في ملك الغير
٥٩٠	٥٨٠	ب - أحكام التصرف في ملك الغير
٥٩٠	٥٨٠	من يملك الاجازة والرد ؟
٥٩٠ م	٥٨١	شروط الاجازة
٥٩١ م - ٥٩٠ م	٥٨٢	ترتيب الأحكام على التصرف
٥٩١	٥٨٣	حق المتعاقد مع الفضولي في التعويض

مقدمة عامة

١- هذا البحث يعالج موضوعا واسعا بعض الشيء ، فهو يعالج فكرة التصرف عن الغير بدون ولاية ولا وكالة ، التصرف عن الغير تصرفا قوليا (العقيد والارادة المنفردة) أو تصرفا فعليا (الفعل النافع) ، التصرف عن الغير قصدا أو حكما - بمعنى آخر - التصرف عن الغير حين يقصده المتصرف ، أو حين لا يقصده وإنما يقع له بحكم الشرع .

ومعالجة موضوع واسع كهذا قد لا تتيح للباحث أن يدرس جزئيات الموضوع بالعمق الكافي ، ولكن لم يكن لنا في الأمر خيار ، إذ أن الموضوع مترابط بصورة يبدو معها أن فصل جزء من أجزائه سيكون على حساب وضوح المعالجة وغناها .

٢- في هذا الموضوع يصرف الفقه الاسلامي - في عمومه - جل اهتمامه الى وجود القدرة الشرعية على التصرف عن الغير . ثم لا يحفل بتحديد ذلك كثيرا بأن تختلف التصرفات في الطبيعة ، ولا شك أن طبيعة التصرف الارادي غير العمل المادي ، ولا يحفل كثيرا بالقصد ، فالشخص قد يتصرف لحساب نفسه كفاصب مال الغير حين يبيعه لحساب نفسه ، ثم لا ينعقد تصرفه لنفسه ، وإنما ينعقد للمالك الشرعي للمال المبيع . ومن جهة أخرى فقد يدير الشخص شئونه غيره ، ينفق على ماله أو يبذل في اصلاحه جهده ، ويقصد أن يقع هذا التصرف لمصلحة الغير في مقابل تعويضه عنه ، ومع ذلك فلا يحفل المشرع بهذا القصد ، ويحكم بوقوع التصرف في مصلحة الغير بدون مقابل .

وإذا فالقدرة الشرعية ، القدرة المختلفة المدى والحدود ، هي العامل الفعال في هذا المجال . وهذا البحث دراسة لهما متى توجد وكيف تعمل

٣- وهذا البحث وهو محاولة لصياغة فكرة عامة تحكم مجموعة من التطبيقات المتناثرة ، ربما كان أسلم طريقه لتخطيط منهجه ، هي محاولة استيعاب هذا التخطيط من التطبيقات نفسها . وكذلك كان .

والباحث حين يدرس التطبيقات التي يتصرف فيها الشخص عن غيره أويقع تصرفه عن غيره ، يرى أن هذه التطبيقات فئتان : فئة تتوافر فيها القدرة الشرعية على التصرف عن الغير ، وأخرى لا تتوافر فيها هذه القدرة .

وإذا فقد وجب أن نبتدئ بتقسيم الموضوع الى قسمين :

القسم الأول - يشمل التصرفات التي تتوافر فيها القدرة الشرعية ، أو التي يكون للشخص فيها الولاية على التصرف عن غيره .

والقسم الثاني - يشمل التصرفات التي لا تتوافر فيها القدرة الشرعية ، أو لا يكون للمتصرف فيها الولاية على التصرف عن غيره .

والشرع يمنح الشخص ولاية التصرف عن غيره ، أما رعاية لمصلحته نفسه ، أو رعاية لمصلحة الغير ، ولا شك أن هذين المبررين يختلفان في الطبيعة ، وبالتالي فثني الأثر . فوجب إذا أن نفصل بين هذين النوعين من التصرف عن الغير .

والفقه الاسلامي في مجموعته يسلم بفكرة أن للشخص أن يتصرف عن غيره متى دعت الى ذلك ضرورة المحافظة على مصلحته ولم يترتب ضرر للغير المتصرف عنه . وهذا تطبيق للمبدأ المشهور أن الضرورات تبيح المحظورات .

ولكن لما كانت الضرورة تقدر بقدرها ، فقد اختلفت المذاهب في تقدير هذه الضرورة . ومن جهة أخرى فلم يكن من سبيل لأن تتحول هذه الفكرة الى نظام محدد . فاختلاف تطبيقات الفكرة في الطبيعة قد يجعل من الصعب أن ينطوى عليها نظام واحد . نذكر مثالين للتوضيح ، فمن تطبيقات هذه الفكرة تصرف الشريك